

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تقييم تنفيذ السلطات الإقليمية بجرسيف للقرارات الصادرة عن المصالح المركزية لوزارة الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن مصالح الحكم المركزية طالبت في سياق تقرير منجز من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية، بعزل أحد نواب الأراضي الجماعية على مستوى قيادة هوارة أولاد رحو بإقليم جرسيف، بعدما تبين لها عن حق أنه من بين أبرز رموز الفساد في الأراضي الجماعية بالمنطقة.

وحيث أنه منذ البداية، حاولت السلطات الإقليمية عدم تنفيذ مضمون المراسلة الرامية إلى عزل المعني بالأمر، إلا بعد إعداد تقارير متعددة بشأن نواب جماعيين آخرين على مستوى الإقليم، حتى لا تتم إقالته بمفرده، إرضاء له ولأحد أقاربه المسؤول في قطاع الأمن على المستوى الجهوي، وحتى لا يظهر للسكان أن العزل يرتبط بملفات الفساد في الأراضي الجماعية. وحيث أنه حتى قرار العزل الصادر عن السيد عامل إقليم جرسيف في حق المعني بالأمر، لم يكن معللا بشكل كاف، بل الأكثر من ذلك وجهه هو نفسه إلى القضاء من أجل الطعن، متعهدا له بريح القضية والعودة إلى مهامه.

وحيث أنه يوم الخميس 11 يونيو 2020 أصدرت المحكمة الإدارية بفاس حكمها في الملف رقم 2020/7110/40 يقضي بإلغاء قرار عامل إقليم جرسيف عدد 03 المؤرخ في يناير 2020، والقاضي بعزل الطاعن من مهامه كنائب جماعي عن فخذة الطرش والمظافرة بالجماعة السلالية هوارة أولاد رحو مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك...إلخ. وحيث أن هذا الحكم هو نتاج تواطؤ نائب الأراضي الجماعية المذكور مع السلطات الإقليمية التي لم تمكن الدفاع من عناصر الجواب والترافع، ومن شأن البحث في الملف أن يكشف لهم حقيقة السلطات الإقليمية المتواجدة بجرسيف.

وحيث أن هذه التصرفات تؤكد عدم رغبة السلطات الإقليمية بجرسيف في تنفيذ القرارات الصادرة عن المصالح المركزية لوزارة الداخلية.

وحيث أن هذا الملف يتعين تتبعه من طرف مصالح الحكم المركزية، التي لا تنهون في وضع حد لرموز الفساد، سواء في صفوف نواب الأراضي الجماعية أو باقي المسؤولين، وفي مقدمتهم المفتشية

العامة للإدارة الترابية، ومديرية الشؤون القروية باعتبارها المكلفة بتدبير الأراضي الجماعية.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم عما يلي:
ما هو تقييمكم بشأن طريقة تنفيذ السلطات الإقليمية بجرسيف للقرارات الصادرة عن المصالح المركزية لوزارتكم؟
وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل باستئناف الحكم المذكور وتتبعه في المرحلة الاستئنافية إحقاقاً للحق؟
وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذ لتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في هذا الملف؟
وما هي الآجال الزمنية المطلوبة لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد